جامعة 08 ماي 1945 – قالمة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم القانونية و الإدارية

الدكتور : خميسي زهير

الرتبة : أستاذ محاضر – ب–

الشعبة : قانون عام

التخصص : مؤسسات إدارية و دستورية

محاضرات ألقيت على طلبة السنة الأولى ماستر

تخصص قانون عام معمق في مقياس

القانون الانتخابي

السنة الجامعية 2019 -2020

المبحث الثاني : مفهوم النظم الانتخابية

إذا كانت الانتخابات الوسيلة الديمقراطية الوحيدة لإسناد السلطة فان ذلك لن يتم إلا بوجود نظام انتخابي عادل يضمن للناخب حق التصويت و يضمن للمترشح حق الترشح و يكفل للشعب حسن اختيار ممثليه على مستوى المجالس المحلية أو الوطنية .

يقصد بالنظم الانتخابية الأنماط الانتخابية التي تشير إلى استعمال قواعد فنية قصد الترجيح بين المترشحين في الانتخاب و عادة ما تعرف بالأساليب و الطرق المستعملة إما من أجل أداء الناخبين لحقهم الانتخابي ، أو بغية عرض المترشحين على الناخبين، أو بهدف فرز النتائج و توزيع المقاعد على الفائزين.

و ما تجدر الإشارة إليه أن اختيار السلطة لنظام انتخابي معين يعكس غرضها السياسي بالدرجة الأولى كالسعي إلى قيام برلمان تعددي، تعزيز شرعية السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية ، و تشجيع قيام حكومة ائتلافية مستقرة وفعالة.

المطلب الأول: تعريف النظام الانتخابي و أهميته

يعمل النظام الانتخابي في مفهومه الأساسي على ترجمة الأصوات التي يتم الإدلاء بها في الانتخابات إلى عدد من المقاعد يفوز بها الأحزاب و المترشحون المشاركون فيها، فالنظم الانتخابية المعمول بها في الدول تتعدد وتتغير من وقت لآخر طبقا لظروف ومقتضيات العملية السياسية .

فبالنسبة لمصطلح " **النظام** " فقد عرفه الفقيه دافيد ايستون بأنه :" **مجموعة العناصر المترابطة و المتفاعلة وظيفيا مع بعضها البعض بشكل منتظم ، و يعني ذلك أن التغيير في أحد العناصر المكونة للنظام يؤثر في بقية عناصر النظام** " .

و من هنا سنتناول تعريف النظام الانتخابي في الفرع الأول ثم نتكلم عن أهميته في الفرع الثاني.

الفرع الأول : تعريف النظام الانتخابي

يتمثل النظام الانتخابي في القواعد والمبادئ التي تنظم و تحكم المسار الانتخابي(العملية الانتخابية) عبر مراحله المختلفة بدءا من إعداد القوائم الانتخابية و مراجعتها ، فتح باب الترشح مرورا بمرحلة الحملة الانتخابية ، فالتصويت و الفرز وصولا إلى إعلان النتائج ، هذا دون إغفال القواعد المرتبطة بالطعون الإدارية و القضائية المتعلقة بمراحل العملية الانتخابية .

لقد وردت عدة تعريفات للنظام الانتخابي منها:

يعرفه " دييغو سنتالويا" بما يلي:" **النظام الانتخابي مبين بأحكام القانون الانتخابي التي تحدد العلاقة بين الأصوات المعبر عنها و القواعد المحصل عليها"**

و يعرفه " برايان أونيل" كما يلي:" **النظم الانتخابية هي الآليات التي تسمح بترجمة خيارات المواطنين إلى مقاعد في المؤسسات التمثيلية**".

من هنا يعرف النظام الانتخابي بأنه: " **قواعد فنية القصد منها الترجيح بين المترشحين في الانتخاب، أو هو مجموع الأساليب والطرق المستعملة لغرض المرشحين على الناخبين**".

كما يعرفه دافيد فاريل: " **بأنه النظام الذي يحدد الطريقة التي يتم من خلالها تحويل الأصوات إلى مقاعد في عملية انتخاب السياسيين لشغل مناصب معينة** ".

<u>التعريف الشامل للنظام الانتخابي</u> :

النظام الانتخابي هو مجموعة القواعد و المبادئ و الشروط (الموضوعية و الشكلية) و الإجراءات المنصوص عليها في القانون الانتخابي و التي تنظم و تسير العملية الانتخابية من بدايتها إلى نهايتها (أي من استدعاء الهيئة الانتخابية إلى الإعلان النهائي للنتائج).

الفرع الثاني: أهمية النظام الانتخابي

لقد بدأت دراسة النظم الانتخابية في الفقه الدستوري مع بداية القرن العشرين عندما اتضح تأثيرها على الأنظمة الديمقراطية حيث تعتبر ركنا أساسيا من أركانها فهي – أي النظم الانتخابية – تؤدي إلى إرساء دعائم دول القانون و تحقق الاستقرار السياسي و الاجتماعي ، كما أنها من جهة ثانية تستقطب الإطارات ذات الكفاءة و تحمي حقوق الأقليات و تشجع المواطنين على اقتحام الحياة السياسية و من ثمة الاهتمام بالشؤون العامة .

و يمكن توضيح أهمية النظام الانتخابي من خلال النقاط التالية :

1- النظام الانتخابي الذي تتباه أي دولة يؤثر إيجابا أو سلبا على النظام السياسي (رئاسي ، شبه رئاسي ، برلماني).

2- النظام الانتخابي الجيد هو الذي يشجع على المشاركة السياسية للأحزاب و الناخبين في الاستحقاقات الانتخابية عن طريق تبسيط شروط و إجراءات الترشح و التصويت و توزيع المقاعد.

3- النظام الانتخابي الجيد هو الذي يضمن تمثيل القوى السياسية في البرلمان بما يتناسب مع حجمها الحقيقي .

4- النظام الانتخابي الجيد هو الذي ينتج معارضة سياسية قوية و فعالة مما يعزز الرقابة على الحكومة.

5- النظام الانتخابي الجيد هو الذي يمنع هيمنة حزب سياسي واحد (أو تيار سياسي واحد) على السلطة رئاسة (سلطة تنفيذية) و برلمان (سلطة تشريعية).

6- النظام الانتخابي الجيد هو الذي يحقق التعايش السياسي بين الأحزاب المختلفة لا التنافر بينها.

7- النظام الانتخابي الجيد هو الذي ينتج مجالس منتخبة في مستوى تطلعات الشعب ، سواء تعلق الأمر بالمجالس البلدية و الولائية أو بالمجلس الشعبي الوطني أو حتى بمجلس الأمة .

المطلب الثاني: أنواع النظم الانتخابية

إن اختيار نظام انتخابي في دولة معينة يجب أن يأخذ بعين الاعتبار عدة عوامل منها النظام السياسي و الوضع الاقتصادي و الاجتماعي السائد في الدولة و المرتبط بالعوامل الدينية، اللغوي و الثقافية و كذا التركيز الجغرافي للناخبين ، و تجدر الإشارة إلى أن هناك حوالي 200 نظام انتخابي مطبق في العالم .

و يمكن التطرق لأنواع النظم الانتخابية من حيث طريقة الانتخاب: الانتخاب المباشر والانتخاب غير المباشر(الفرع الأول) ، أنواعها من حيث طريقة الترشح : الانتخاب الفردي والانتخاب بالقائمة (الفرع الثاني) ، أما أنواع النظم الانتخابية من حيث طريقة تحديد النتائج : نظام الانتخاب بالأغلبية و نظام التمثيل النسبي (الفرع الثالث).

الفرع الأول: أنواع النظم الانتخابية من حيث طريقة الانتخاب

الانتخاب المباشر والانتخاب غير المباشر

سنتناول نظام الانتخاب المباشر والانتخاب غير المباشر ، نظام الانتخاب الفردي(الاسمي) والانتخاب بالقائمة و نصل إلى نظام الانتخاب بالأغلبية والتمثيل النسبي ، مع بيان مزايا عيوب كل نظام على حدة .

أولا- <u>الانتخاب المباشر</u>:

يقصد بنظام الانتخاب المباشر قيام الناخبين باختيار النواب أو الحكام (البرلمان ، رئاسة الدولة) من بين المترشحين مباشرة و دون وساطة وفق القواعد و الإجراءات التي يحددها القانون، و يعد هذا النظام الانتخابي نتيجة منطقية للأخذ بنظرية السيادة الشعبية إذ يتيح لغالبية الأفراد انتخاب الحكام بأنفسهم مما يزيد من اهتمام الشعب بالأمور العامة و يشعره بمسؤوليته ، لذلك يعد نظام الانتخاب المباشر الأقرب إلى الديمقراطية.

فبالرجوع إلى قانون الانتخابات الجزائري نجد أن المشرع الجزائري قد تبنى كقاعدة عامة نظام الانتخاب المباشر و ذلك في المادة 2 الفقرة الأولى من القانون العضوي 16-10 المعدل و المتمم بالقانون العضوي 19-08 تنص على :

" الاقتراع عام و مباشر و سري "،

و هذا هو المبدأ المطبق في الانتخابات الرئاسية (المادة 85 من الدستور) و انتخابات المجلس الشعبي الوطني(المادة 118 من الدستور) و كذا الانتخابات المحلية(البلدية و الولائية).

أ- <u>مزايا نظام الانتخاب المباشر</u>:

لنظام الانتخاب المباشر العديد من المزايا و الحسنات :

1. انه الأسلوب الأقرب إلى معنى الديمقراطية من حيث الاختيار الشخصي والمباشر من دون ووساطة للحكام والنواب وممثلي الشعب.
2. نظرا لكثرة عدد الناخبين فإنه يستحيل التأثير عليهم بأساليب التخويف أو الإغراء بهدف التأثير على مواقفهم واختياراتهم.
3. يضمن الحرية التامة في اختيار الحكام والنواب مباشرة.
4. ينمي الثقافة السياسية للمواطنين ويزيد من شعورهم بالمسؤولية الملقاة على عاتقهم.

ب- <u>عيوب نظام الانتخاب المباشر</u> :

من جهة أخرى لا يخلو نظام الانتخاب المباشر من العيوب و الانتقادات يتمثل أهمها بأن الناخبين ليسوا مؤهلين دائما لمعرفة أفضل المرشحين واختيارهم، لعدم معرفتهم جميعا للمرشحين مما يؤدي إلى تدني مستوى كفاءة المجالس النيابية.

ثانيا - <u>الانتخاب غير المباشر</u>:

إن أسلوب الانتخاب غير المباشر هو الذي كان سائدا في الدول حديثة العهد بالنظام النيابي، ويكون الانتخاب غير المباشر إذا اقتصر دور الناخبين على اختيار مندوبين عنهم يتولون مهمة اختيار الحكام أو النواب في البرلمان، أي أن يكون على

درجتين أو أكثر وعلى خلاف الانتخاب المباشر فإن الانتخاب غير المباشر يبتعد عن الديمقراطية بقدر عدد درجات الانتخاب.

إن نظام الانتخاب غير المباشر يصلح في الدول المتخلفة سياسيا و ثقافيا واجتماعيا و ذلك نتيجة ضعف الوعي السياسي لدى أغلبية أفراد الشعب و قد أخذت به فرنسا حتى عام 1814 ثم عدلت عنه و انتهجت نظام الانتخاب المباشر، باستثناء انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ الذي يتم عن طريق الانتخاب غير المباشر .

أما الفقه الإسلامي فيفضل أسلوب الانتخاب غير المباشر، ويعود ذلك لما للعلماء من وزن ومكانة هامة في المجتمع فهم موضع ثقة الناس جميعا، فضلا عن هذا ففي المجتمع الإسلامي تتميز الروابط بين أفراده بالثبات و الاستقرار لان المسلمين إخوة و قد درج المسلمون على إسناد مهمة اختيار الحكام إلى أهل الحل و العقد في الدرجة الأولى ثم يأتي دور المواطنين للمصادقة على اختيار العلماء، أي المبايعة .

عادة ما تتبنى هذا النوع من الأنظمة الانتخابية الدول البرلمانية ذات البرلمان المكون من غرفتين ، فنجد المادة 118 الفقرة (02)من دستور 1996 المعدل تنص على: " **ينتخب ثلثا (2/ 3)أعضاء مجلس الأمة عن طريق الاقتراع غير المباشر والسري، بمقعدين عن كل ولاية، من بين أعضاء المجالس الشعبية البلدية و أعضاء المجالس الشعبية الولائية** ".

كما أن الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون العضوي 16-10 المعدل بالقانون العضوي 19-08 تنص **على** : " **غير أن الاقتراع يكون غير مباشر و سريا ، في الحالة المنصوص عليها في الفقرة 2 من المادة 118 من الدستور، و وفق الشروط المنصوص عليها في هذا القانون العضوي** ."

أ- <u>مزايا نظام الانتخاب غير المباشر</u>:

1 – إن جعل انتخاب النواب في أيدي أشخاص أكفاء يدفعهم ذلك إلى تقدير المسؤولية خاصة إذ اشترط القانون في ناخبي الدرجة الثانية شروطا معينة كالتعليم والثقافة و السن.

2- يـؤدي هـذا النظـام الانتخـابي إلـى اختيـار نخبـة ممتـازة مـن ممثلـي الشـعب خصوصا في الدول حديثة العهد بالديمقراطية والتي تتفشى فيها الأمة السياسية.

3- الانتخـاب غيـر المباشـر هـو الأكثـر صـلاحية فـي البلـدان الناميـة أو البلـدان حديثـة العهـد بالديمقراطيـة، لقلـة التـأثير والدعايـة المضـللة علـى المنـدوبين الموكلـة لهـم مهمـة الانتخاب.

ب- <u>عيوب نظام الانتخاب غير المباشر</u> :

1- نظام الانتخاب غير المباشر يزداد بعدا عن الديموقراطية بزيادة عدد الدرجات التي يقوم عليها

2- مـن السـهل التـأثير فـي نـاخبي الدرجـة الثانيـة مـا دامـت أعـدادهم محـدودة وأنهـم معلومون بذواتهم.

3- إن الانتخـاب غيـر المباشـر هـو تقييـد للاقتـراع العـام الـذي يعتبـر أهـم الأسـاليب لتحقيـق الديمقراطية

ونتيجة لعيوب الانتخاب غير المباشر فإنه استبعد من التطبيق اللهم إلا في الدول التي تتشكل سلطتها التشريعية من غرفتين، فيتم غالبا اختيار إحداهما بالطريقة المباشرة و الثانية بالطريقة غير المباشرة.

الفرع الثاني: أنواع النظم الانتخابية من حيث طريقة الترشح

الانتخاب الفردي(الاسمي) والانتخاب بالقائمة

سنتناول نظام الانتخاب الفردي و نظام الانتخاب بالقائمة و بعد ذلك نتطرق لمزايا و عيوب كل منهما.

أولا- <u>نظام الانتخاب الفردي:</u>

نظام الانتخاب الفردي هو النظام الذي يتم فيه تقسيم الدولة إلى دوائر انتخابية صغيرة نسبيا و متساوية على قدر الإمكان بحيث يكون لكل دائرة انتخابية نائب واحد ينتخبه سكانها ويترتب على ذلك أن عدد الدوائر الانتخابية يكون كبيرا في الانتخاب الفردي، لأنه سيطابق عدد النواب المنتخبين في كل الدولة.، فلا يصوت الناخب إلا لمرشح واحد مهما كان عدد المرشحين .

إذا كان الانتخاب الفردي لا يتم إلا وفق النظام الأغلبية فانه يجرى إما على دور واحد و إما على دورين يكتفي في النظام الأول بالأغلبية البسيطة أو النسبية بينما يتطلب في النظام الثاني بالأغلبية المطلقة.

وبذلك يسهل أن تقوم داخل الدوائر علاقات شخصية بين الناخب والمترشح، مما يسهل على الناخب إبداء رغباته لنائب وتوجيهها إلى حد مصارحته بمؤاخذاته وانتقاداته .

كما يسمح للمواطنين بالإفلات من هيمنة الأحزاب في اختيار من يريد ترشيحه لأن الأحزاب تضطر إلى ترشيح الذي يحظى برضى المواطنين وبالتالي المترشح يكون منتخبا وليس معيننا كما هو الحال في نظام التمثيل النسبي، كما نضيف أن نظام الانتخاب الفردي يحقق مصلحة الأقليات، وذلك عندما تكون هذه الأقليات أغلبية واضحة في بعض الدوائر الانتخابية.

في هذا الصدد يمكن أن نأخذ النموذج البريطاني كمثال لنظام الانتخاب الفردي على دور واحد – فما من باحث يتعرض لدراسة هذا النظام دون أن يشير إلى موطن تطبيقه بريطانيا– و بالنسبة للانتخاب الفردي على دورين فسنتناول النموذج الفرنسي.

أ– <u>مزايا الانتخاب الفردي</u>:

1. المعرفة المتبادلة للناخبين والمترشحين ببعضهم البعض، مما يمكن للناخبين اختيار من يريدون عن دراية ووعي منهم وفي الجهة المقابلة فإن المترشحين يكونون على دراية كافية بدائرتهم الانتخابية وبالنتيجة يستطيعون اختيار من يمثلها على أحسن وجه، فلهذا السبب يتميز نظام الانتخاب الفردي بالسهولة و البساطة في إجراءاته.
2. يرغم نظام الانتخاب الفردي الأحزاب على ترشيح من يرضى عليه مواطنو الدائرة الانتخابية وليس من يزكيه الحزب للترشح وبالتالي تكون الكلمة للمواطنين وليس للأحزاب في اختيار المترشحين.
3. في نظام الانتخاب الفردي يستطيع الناخب الاختيار بكل حرية دون ضغط من الأحزاب السياسية التي توجهه إلى التصويت على الأشخاص الذين تريدهم
4. يوفر نظام الانتخاب الفردي للأحزاب الصغيرة فرصة الحصول على مقاعد نيابية في بعض الدوائر لانتخابية.

ب– <u>عيوب الانتخاب الفردي</u>:

1. الانتخاب الفردي هو انتخاب أشخاص وليس انتخاب أفكار وبرامج.
2. يشجع على انتعاش أفكار التفرقة التي لا تخدم الوحدة الوطنية كالجهوية وغيرها.
3. يقوي سيطرة الإدارة على النائب من خلال تلبية أكبر عدد من مطالب دائرته الانتخابية في مقابل مساومته على تلبية رغباتها هي أيضا وبالتالي خضوعه التام لها.

4. استحالة تقسيم الدوائر بشكل متساوي مما ينتج عن عدم المساواة الفعلية بين المواطنين.
5. إهمال القضايا الوطنية الكبرى في الحملات الانتخابية للمترشحين وحصرا على القضايا المحلية للدائرة الانتخابية فقط.

ثانيا- <u>نظام الانتخاب بالقائمة</u>:

يقتضي نظام الانتخاب بالقائمة تقسيم الدولة إلى دوائر انتخابية كبيرة و واسعة النطاق حيث يعطى لكل دائرة انتخابية عدد من المقاعد بقدر ما تضم من سكان و يكون على الناخب أن يختار من بين المترشحين المتنافسين للفوز بهذه المقاعد عددا منهم لا يزيد على عدد المقاعد المخصصة للدائرة.

يدعى هذا النظام أيضا بنظام الانتخاب المتعدد الأعضاء نظرا لتعدد المرشحين المطلوب انتخابهم .

ينجم عن هذا النظام جملة من التساؤلات تتعلق أساسا ما إذا كان من حق الناخب أن يصوت على القائمة بكاملها أم على جزء منها؟ ثم إلى أي حد يمكن للناخب تغيير ترتيب الأسماء المدرجة في القائمة؟

إن الحلول التي تعطى لهذه المشاكل تعتبر علامة على إعطاء حرية للناخب أو على العكس إجباره على الإذعان لاختيار الأحزاب السياسية التي تقوم بإعداد القوائم و هو ما يقودنا إلى الحديث عن صور وأنواع القوائم:

1- <u>نظام القوائم المغلقة</u>:

ويقصد بهذا الأسلوب أن الناخب يقوم باختيار القوائم الانتخابية المقدمة إليه بكاملها دون إجراء أي تغيير أو تعديل فيها، بحيث يتقيد بترتيب الأسماء الواردة في القائمة الحزبية وإلا تعرضت للإلغاء أثناء عملية الفرز كما هو الحال في النظام السياسي الجزائري منذ تبنيه للنظام التمثيل النسبي.

2- <u>نظام القوائم المغلقة مع التفضيل</u>: تعتبر صورة أخرى لنظام القوائم المغلقة فالناخب عند اختياره قائمة من القوائم وفقا لهذه الطريقة يستطيع أن يغير في ترتيب المرشحين حسب رغبته، مما يبدو بوضوح أن هذه الطريقة تمنح للناخبين حرية أكثر حيث تمكنهم من التعبير عن اختيارهم وذلك بوضع علامة أمام أسماء المترشحين المفضلين.

3- <u>نظام القوائم مع المزج</u>:

من خلال نظام القوائم مع المزج يمكن للناخب أن يقدم قائمة من عنده مكونة بأسماء المرشحين الذين يختارهم من مجموعة القوائم المقدمة.

هنا النائب يشكل من بين مختلف القوائم المعروضة علي خاصة عد تحمل المترشحين الذين يرغب في انتخابهم، غير أن هذه الطريقة معقدة وتجعل عملية فرز الأصوات وتحديد الناخب عملية صعبة وتحتاج إلى وسائل وإمكانيات لا تتوفر لجميع الدول، وهكذا فإن الطريقة السائدة هي القائمة المغلقة.

أ- <u>مزايا الانتخاب بالقائمة</u>:

1- على عكس الانتخاب الفردي ، الانتخاب بالقائمة يسمح للناخبين أن يصوتوا على برامج و أفكار و ليس على أشخاص هذا من جهة،

2- من جهة أخرى الحملات الانتخابية تكون أكثر موضوعية إذ يوجه الاهتمام إلى الشؤون العامة، و كلما اتسعت الدوائر الانتخابية ازداد اهتمام واضعي القوائم بتوسيع برامجهم السياسية لتغطية اكبر المناطق و تلبية مصالحها .

3- يقلل الانتخاب بالقائمة من انتشار ظاهرة الرشوة و هيمنة الإدارة على العملية الانتخابية المتفشية في نظام الانتخاب الفردي نتيجة صغر الدائرة الانتخابية و إمكانية التأثير على ناخبيها، فكلما اتسعت الدائرة الانتخابية صعب تدخل الإدارة و قلت إمكانية الرشوة.

1. التصويت على البرامج وليس على الأفراد الشيء الذي يسمح بتجاوز الثغرات وغيرا.

2. ارتكاز الحملات الانتخابية للمترشحين على القضايا الوطنية مما يعطيها نوعا من الموضوعية والمصداقية.
3. إعطاء حظوظ للتمثيل لأقليات عن طريق إدراج أسماء بعض ممثليها في القوائم الانتخابية الحزبية.
4. لا يهم أن يكون المرشح معروفا لدى مواطني الدائرة الانتخابية، بقدر ما يكون ذا كفاءة تؤهله لنيل المقعد النيابي.
5. عدم رضوخ النائب للإدارة نتيجة لتغليبه للمصلحة الوطنية على المصالح المحلية.

ب- <u>عيوب الانتخاب بالقائمة:</u>

حقيقة أن نظام الانتخاب بالقائمة له عدة مزايا لكن من المنطقي عدم المبالغة في مدح هذا النظام فهناك عيوب لا يمكن تجاوزها فمثلا القول بان طريقة القائمة توسع الاهتمام بالمسائل العامة و تخفف اثر الاعتبارات الشخصية قول مبالغ فيها لان الأمر يختلف من بلد لأخر و من نظام سياسي إلى نظام آخر, ثم أن النائب سواء في نظام الانتخاب بالقائمة أو الانتخاب الفردي يخضع لتوجيه حزبه، لذا فهو يمثل حزبه أكثر مما يمثل الذين انتخبوه.

نظام الانتخاب بالقائمة يؤدي إلى خداع الناخبين إذ تلجا الأحزاب السياسية إلى وضع اسم شخص بارز له ثقل سياسي ووضع مرموق على رأس القائمة ثم تملأ القائمة بعد ذلك بأسماء أشخاص غير معروفين. تنتقد طريقة الانتخاب بالقائمة أيضا لتقسيمها الدولة إلى دوائر انتخابية واسعة النطاق مما يتسبب ذلك في تقليل فرص نجاح أحزاب الأقلية إذا ما تم اعتماد نظام الأغلبية.

1. إعطاء الكلمة الأخيرة في اختيار المترشحين للأحزاب وليس للناخبين كما هو الحال في الانتخاب الفردي، إلا في القوائم الحرة التي تحتاج إلى تزكية نسبة كبيرة من الناخبين وهي شكلية في أغلبها.
2. يمن الحزب على الناخب الذي رشحه، وبالتالي فهو مجبر لتغليب مصالح الحزب على مصالح من أنتخبه.

وكنتيجة لما تقدم يعد الانتخاب بالقائمة المقترن بالتمثيل النسبي حيز نظام يحقق العدالة فيتيح لكل الأحزاب والاتجاهات السياسية في الدولة تمثيلا عادل في البرلمان ولا سيما في الانتخابات العامة.

بعد عرض مزايا و عيوب كلا النظامين يتبين لنا أيهما نختار، فأمر الاختيار يختلف من دولة لأخرى ومن نظام سياسي لآخر و مدى تقبل شعب الدولة للنظام المختار، و من الناحية العملية فقد أصبح نظام الانتخاب بالقائمة مرتبطا إلى حد كبير بنظام التمثيل النسبي و نظام الانتخاب الفردي بنظام الأغلبية

الفرع الثالث: أنواع النظم الانتخابية من حيث طريقة تحديد النتائج

نظام الانتخاب بالأغلبية والتمثيل النسبي

في هذا الصدد يوجد نظامان نظام الأغلبية و نظام التمثيل النسبي و هما النظامان الأساسيان في تحديد النتائج الانتخابية.

أولا- <u>نظام الانتخاب بالأغلبية:</u>

يقصد بنظام الأغلبية النظام الذي يفوز فيه المرشح أو المرشحون الذين حصلوا على أكثرية الأصوات الصحيحة حيث يمكن أن ينسجم هذا النظام مع نظام الانتخاب الفردي إذ تنتخب الدائرة نائبا واحدا ، كما يمكن تطبيقه في الانتخاب عن طريق القائمة فتفوز القائمة التي نالت أغلبية الأصوات بجميع المقاعد أو اغلبها. ويطرح السؤال نفسه: كيف يمكن حساب هذه الأغلبية ؟ للإجابة على هذا السؤال سنشرح نظام الأغلبية المطلقة نظام الأغلبية النسبية أو البسيطة.

ويعتبر نظام الانتخاب بالأغلبية من أقدم وأبسط النظم الانتخابية، نادى به الكثير من فقهاء القانون الدستوري، ويرجع تطبيقه في انجلترا سنة 1265 حينما تبناه سيمون بون فورث في انتخاب البرلمان الانجليزي.

ولحساب هذه الأغلبية هناك طريقتان:

1- <u>الأغلبية المطلقة</u>:

يشترط هذا النظام أن يحصل المترشح أو القائمة على أكثر من نصف (1/2 عدد أصوات)

الناخبين الصحيحة أي مهما كان عدد المرشحين أو القوائم المترشحة، و إذا لم يحصل أحدهم على هذه النسبة فانه يجرى دور انتخابي ثاني أو ثالث.

و يعرف هذا النظام بنظام الأغلبية ذي دورين (هذا النمط مستعمل في فرنسا) فإذا لم يفز المترشحون في الدور الأول يصبحون في حالة تنافس في الدور الثاني و يعتبر فائزا في الدور الثاني المترشح الحاصل على اكبر عدد من الأصوات .

2- <u>الأغلبية النسيبة أو البسيطة:</u>

في هذا النظام يعد فائزا المترشح أو القائمة التي تحصل على أكثر الأصوات بغض النظر عن مجموع الأصوات التي حصل عليها باقي المرشحين مجتمعين.

حزب (أ) : تحصل على 300000 صوتاً. حزب (ب) : تحصل على 100000 أصوات. حزب (ج) : تحصل على 250000 صوتاً.

في هذا المثال يعتبر الحزب(أ) هو الحزب الفائز رغم أن مجموع الأصوات التي تحصل عليها الحزب(ب) والحزب (ج) يفوق عدد الأصوات التي تحصل عليها الحزب (أ).

و نظرا لبساطة تحديد الفائز فان العملية الانتخابية تتوقف و يكتفي بدور واحد، فلا داعي لإجراء دورة ثانية من أجل حسم نتيجة الانتخاب، لذا سمي هذا النظام بنظام الانتخاب بالأغلبية في دور واحد، وهو المطبق في إنجلترا.

أ- <u>مزايا نظام الانتخاب بالأغلبية:</u>

أهم ما يميز نظام الأغلبية هو الوضوح و البساطة و يسمح بقيام أغلبية متماسكة في المجالس النيابية و يؤدي إلى الاستقرار الحكومي.

1. يمتاز هذا النظام بالبساطة والوضوح ويعتبر سهل الفهم لجميع الناخبين على اختلاف مستويات تعليمهم وثقافتهم.

2. يساعد على تحقيق الاستمرار الحكومي من خلال خلق أغلبية برلمانية قوية ومنسجمة.
3. يؤدي إلى التخفيف من حدة الصراعات السياسية وحصرها في نظام الحزبين السياسيين شريطة تجانس الشعب بالقدر الكافي. وكمثال على ذلك ما سارت عليه إنجلترا والو.م.أ في حصر التنافس السياسي بين حزبي العمال والمحافظين، الجمهوريون والديمقراطيون.
4. يسمح هذا النظام بتحالف الأحزاب المتنافسة فيما بينهما لخوض الدور الثاني و يؤدي إلى توفير أغلبية برلمانية.
5. يسمح نظام الأغلبية في دور واحد للأحزاب السياسية بالتمتع بقاعدة شعبية واسعة تمكنها من تحقيق برامجها و يساعد أيضا في الاستقرار الحكومي عند تشكيل الحكومة من الحزب الحائز على الأغلبية في البرلمان.

ب- <u>عيوب نظام الانتخاب بالأغلبية</u>:

لقد تعرض نظام الأغلبية لعدة انتقادات من بينها:

1- أنه نظام يؤدي إلى استبداد البرلمانات و ذلك لان أغلبية المقاعد هي لحزب الأغلبية في البرلمان مما يؤدي إلى وجود معارضة ضعيفة هذا و من جهة أخرى نظام الأغلبية البسيطة يعني أن تفوز في الانتخاب القائمة أو المترشح الذي حصل على اكبر عدد من الأصوات بالرغم من أن مجموع الأصوات التي حصل عليها باقي المرشحين اكبر من 1/2 مجموع الأصوات المعبر عنها.

2- أنه نظام (الأغلبية المطلقة أو النسبية) يؤدي إلى إجحاف و ظلم الأقليات السياسية لذلك كان ضروري البحث عن نظام يمثل الأقلية.

3- عدم التناسب بين عدد المقاعد وعدد الأصوات الانتخابية، حيث أن الأحزاب الكبيرة تحصد أكبر عدد من المقاعد بالرغم من أن عدد الأصوات التي حصلت عليا لا

يرقى لأن يعطيها هذه المقاعد مقارنة بالأصوات التي تحصلت عليها الأحزاب الصغيرة.

وكمثال على ذلك حصول حزب العمال في إنجلترا في انتخابات 1945 على 390 مقعدا ب11 مليون ونصف مليون من الأصوات، في حين حصل حزب المحافظين على 196 مقعدا مقابل 9 ملايين صوت و حصول حزب الأحرار على 31 مقعدا بعد حصده لأكثر من 2 مليون صوت وفي ذلك ظلم الأقليات السياسية ومحاباة للأحزاب الكبيرة على الأحزاب الصغيرة.

ثانيا- <u>نظام التمثيل النسبي</u>:

يعرف نظام التمثيل النسبي بأنه النظام الذي توزع فيه المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية حسب نسبة الاصوات التي حصلت عليها كل قائمة ، و بهذه الطريقة الفوز لا يكون للقائمة التي حصلت على الأغلبية المطلقة فقط (كما هو الحال في نظام الأغلبية المطلقة أو على أكثرية الأصوات كما هو الحال في نظام الأغلبية النسبية) و إنما يتم توزيع المقاعد في ظل التمثيل النسبي على القوائم المختلفة بحسب نسبة الأصوات التي حصلت عليها.

فنظام التمثيل النسبي يهدف لاستغلال أقصى عدد ممكن من الأصوات المعبر عنها،

<u>مثال:</u>

إذا كانت الدائرة الانتخابية تتكون من 500000 ناخب و نفترض أنهم كلهم توجهوا للاقتراع، ولا يوجد أي صوت ملغى لنفترض أيضا أن التنافس بين قائمتين على 5 مقاعد، فتحصلت القوائم على الأصوات بالتوزيع التالي: القائمة (أ):000 251 صوت القائمة (ب): 000 249 صوت.

كيف يمكن توزيع المقاعد ؟ هناك عدة طرق لتوزيع المقاعد منها:

<u>المعامل الانتخابي</u>: المعامل الانتخابي : هو حاصل قسمة عدد الأصوات المعبر عنها على عدد المقاعد المطلوب شغله ، ففي المثال السابق: المعامل الانتخابي =عدد الأصوات المعبر عنها /عدد المقاعد التي يجب شغلها أي 5/500000 = 100000 صوت. أي لكل مائة ألف

صوت مقعد واحد و العملية الحسابية التالية تتمثل في توزيع المقاعد على كل قائمة و يكون كالتالي: القائمة ب : 249000/100000=2.49

القائمة أ : 251000/100000=2.51

وهكذا تتحصل كل قائمة على مقعدين، ثم يوزع المقعد الخامس على القائمة (أ) لأنها حصلت على اكبر عدد من الأصوات المتبقية و هو 51000 صوت متبقي و عليه النتيجة النهائية هي: القائمة (أ) تتحصل على مقعدين + مقعد واحد أي 3 مقاعد.

والقائمة (ب) تتحصل على مقعدين .

من أهم أنصار التمثيل النسبي في الفقه الدستوري الغربي نجد كلا من دويجي وكلسن اللذان تراجع عنه سنة 1926 ويهدف هذا المنادية بالعدول عن نظام الأغلبية كونه لا يمثل إلا في النصف الثاني من القرن 19 المجالس المنتخبة، كما أنه يخدم الأحزاب الكبيرة على حساب الأحزاب الصغيرة، ويعتبر الدستور الدانماركي لسنة 1855 أول الدساتير التي تبنت نظام التمثيل النسبي لانتخابات أعضاء مجلس الشيوخ، ثم انتشر في كثير من الدول الأوروبية.

إن مصطلح التمثيل النسبي يطلق خاصة على النظم الخاصة بالتصويت، إذ يهدف إلى ضمان أقصى حد لمشاركة مختلف التيارات السياسية في بناء وتمثيل عادل المجالس النيابية يتناسب مع قوتها، كما يستخدم ذا المصطلح عادة لوصف النظم الخاصة بالدوائر الكبيرة التي تنتخب كل منها عدة أعضاء في الجالس المنتخبة.

<u>بالنظر للنتائج المحصل عليها:</u>

ولتوضيح ذلك نفترض أن هناك دائرة انتخابية ممثلة في 10 مقاعد تتنافس عليا 3 أحزاب سياسية، فإن توزيع المقاعد بينها سيكون ، على النحو التالي:

- ✓ الحزب (أ) حصل على 50% من الأصوات، فيأخذ 5 مقاعد.
- ✓ الحزب (ب) حصل على 30% من الأصوات، فيأخذ 3 مقاعد.

✓ الحزب (ج) حصل على 20% من الأصوات، فيأخذ 2 مقاعد.

ولو طبق نظام الأغلبية البسيطة لفاز الحزب (أ) بجميع المناصب، لكن في نظام التمثيل النسبي فإن أغلب القوائم المتنافسة التي تحصل على نسبة معينة من الأصوات يمكن أن تكون ممثلة، وإذا كان نظام التمثيل النسبي نظاما عادلا فإن تطبيقه يثير صعوبات عملية معقدة، أهمها مشكل توزيع البقايا على القوائم أو الأحزاب المشاركة.

أ- <u>مزايا نظام التمثيل النسبي</u>:

1- يسمح نظام التمثيل الاقليات السياسية تمثيلا عادلا في البرلمان ,فتحصل هذه الاقليات على مقاعد نيابية تتناسب و الاصوات التي حصلت عليها في المعركة الانتخابية و من جهة اخرى تحتفظ هذه الاحزاب الصغيرة باستقلالها و برامجها الذاتية على عكس نظام الاغلبية الذي يؤدي الى محاربة حزب الاغلبية فتضطر بعض الاحزاب الصغيرة الى اندماج في الاحزاب الاخرى الاقوى منها لكي تحصل على مقاعد في البرلمان.

2- تتضمن التمثيل النسبي الصادق للشعب بمختلف اتجاهاته و ميوله مما يؤدي الى تكوين هيئة نيابية تعتبر بصورة صادقة على اداء الشعب و ميوله لذلك يعد نظام التمثيل النسبي النظام الاكثر اتفاقا مع النظام البرلماني.

3- يحول النظام التمثيل النسبي دون الاستبداد في البرلمانات ذلك لوجود احزاب صغيرة تمكنت من خلال هذا النظام من الحصول على مقاعد فتعمل جاهدة لتفرض و جودها و تشكل معارضة قوية في البرلمان.

4- نظام التمثيل النسبي يشجع الناخبين على ممارسة حقوقهم الانتخابية فيحرسون على الادلاء بأصواتهم لأحزابهم لانهم على يقين من ان كل صوت له وزن في هذا النظام الانتخابي

5- العدالة في التمثيل، وفي هذا يقول موريس دوفرجيه "في النزاع بين منظومات الأغلبية والتمثيل النسبي، فإن أتباع هذا الأخير يؤكدون بأنه المنظومة الوحيدة العادلة، التي تمثل تمثيلا صحيحا للرأي ". والتمثيل العادل للأصوات يعني تناسب عدد المقاعد التي تحصل عليها مختلف

الاحزاب مع عدد الأصوات التي نالها، وهو ما يتماشى مع النظام النيابي الديمقراطي الصحيح الذي يكون ترجمة صادقة لرغبات الشعب.

6 – فتح المجال أمام الأحزاب الصغيرة لأن تكون ممثلة في البرلمان مما يحفظ لها استقلالها عن الأحزاب الكبيرة ويجنبها هيمنتها عليها، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن وجود هذه الاحزاب الصغيرة في البرلمان يحي المعارضة فيه ويقلل من استبداد وتحكم أحزاب الأغلبية.

7– يعتبر التمثيل النسبي اقتراع أفكار وليس اقتراع رجال، فهو يساهم في إظهار المناهج والبرامج الانتخابية لكل مترشح و التي يدخل على أساسها المعترك الانتخابي.

8– ينشئ هذا النظام أغلبية برلمانية حقيقية تعبر عن الإرادة الشعبية ويقضي على الأغلبية الناتجة عن الأخذ بنظام الانتخاب بالأغلبية.

ب– <u>عيوب نظام التمثيل النسبي</u> :

ومن بين الانتقادات الموجهة لنظام التمثيل النسبي:

1– انه نظام معقد فهناك صعوبة كبيرة في اجراء التوزيع النسبي للمقاعد و عملية تحديد النتائج و فرز الاصوات ، كذلك هي عملية معقدة من الناحية الحسابية فتؤدي الى تأخير النتيجة الانتخابية مما قد يعرضها لعملية التزوير

2– اتسامه بالتعقيد والغموض، خاصة عند توزيع المقاعد بطريقة حساب البواقي التي تعتمد على قواعد رياضية لا يفهما عامة الناخبين، مما قد يؤدي إلى التلاعب في النتائج.

3 – صعوبة إيجاد أغلبية برلمانية متجانسة ومتماسكة مما يؤدي إلى عدم الاستقرار الحكومي جراء ظهور ما يعرف بالحكومات الائتلافية التي أثبتت فشلها في العديد من البلدان لعدم قدرتها على تجسيد سياسات موحدة.

4– إعطاء فرصة التمثيل لأحزاب لا تستند على قاعدة شعبية عريضة وليس لها برامج ومبادئ سياسية واضحة

وعندما نقيم هذا النظام الانتخابي فإن وإن كان الأقرب اتفاقا مع المبدأ الديمقراطي وأكثر تحقيقا للعدالة الحسابية والمساواة في العملية الانتخابية بين مختلف الأحزاب، فإنه بالمقابل لا يحقق الاستقرار السياسي الحكومي بسبب صعوبة قيام أغلبية برلمانية قوية تتولى زمام الأمور مما يؤدي بالإضرار بالمصلحة العامة.

ملاحظة:

أ- النظام الانتخابي المطبق في الجزائر يختلف باختلاف نوع الانتخابات :

1- بالنسبة للانتخابات الرئاسية : النظام الانتخابي المطبق هو انتخاب مباشر، انتخاب فردي و بالأغلبية المطلقة

2- بالنسبة للانتخابات التشريعية : هناك حالتان:

- انتخابات المجلس الشعبي الوطني: النظام الانتخابي المطبق هو انتخاب مباشر، انتخاب بالقائمة المغلقة و بنظام التمثيل النسبي

- انتخابات مجلس الأمة: النظام الانتخابي المطبق هو انتخاب غير مباشر، انتخاب فردي (متعدد الاسماء) و بنظام الأغلبية البسيطة

3- بالنسبة للانتخابات المحلية: النظام الانتخابي المطبق هو انتخاب مباشر، انتخاب بالقائمة المغلقة و بنظام التمثيل النسبي

ب- هناك نظام انتخابي يمزج بين نظام الأغلبية و نظام التمثيل النسبي و قد كان مطبقا في ظل القانون 89-13

ج- هناك نظام انتخابي مطبق في بعض الدول و هو نظام تمثيل المصالح و المهن و الأقليات الدينية